التجارة البينية والتكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

Intra-Trade and Economic Integration in the Countries of the Gulf Cooperation Council

عويمر سيدأحمد [1]، بوقلي زهرة[2]

Sid Ahmed Aouimeur[1], Bouguelli Zohra[2]

[1] مخبر التنمية المحلية والجماعات المحلية جامعة معسكر، sidahmed.aouimeur@univ-mascara.dz

[2] مخبر التنمية المحلية والجماعات المحلية جامعة معسكر، bougzh@gmail.com

تاريخ الاستلام: 01 /2022/03 تاريخ القبول: 11 /2022/06 تاريخ النشر: 30 /2022/06

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان والبحرين)، في ظل تكاملها الاقتصادي خلال الفترة ما بين (2000 و2018).

تشير نتائج الدراسة إلى تدنّي مستويات التجارة البينة، إذ وبداية من تاريخ تأسيس الإتحاد الجمركي عام 2003 ظهر بعض التحسّن، ولكن نسب المساهمة فيه والمتباعدة بين كل عضوٍ وآخر، لا ترتقي إلى ما يمثل روابط تجارية لكتلةٍ اقتصادية أو يدعم أسس تكاملها الإقتصادي، حيث وبعد سنة 2010 ظهرت هشاشة التكامل وبداية التفكك بين أعضاء المجلس، واستمر التصعيد إلى أن خلّف صدعاً في بنية الكتلة ما انعكس سلباً على العلاقات التجارية البينية.

كلمات مفتاحية: التجارة البينية، التكامل الإقتصادي، دول مجلس التعاون الخليجي.

تصنيفات JEL : F14، F15

Abstract:

This study aimed to analyze and evaluate intra-trade in the GCC countries in light of their economic integration, during the period (2000-2018).

The results of the study indicate low levels of intra-trade, This is based on the fact that there has been some improvement since the start of the establishment of the customs union in 2003, but yhe ration of its contribution, which are far apart from each member, do not rise to what represents trade links to an economic bloc or supports the foudation of its economic integration. After 2010, the fragiliy of integration and the beginning of disintegration among the members of the Council appeared, and the escalation continued until it left a rift in the structure of the bloc, which negatively affected the inter-trade relation.

Keywords: intra-regional trad; economic integration; the Gulf Cooperation Council.

JEL Classification Codes: F14, F15

المؤلف المرسل: عويمر سيد أحمد، **الإيميل: aouimeursidahmed128@gmail.com**

1. مقدمة:

بعد التغيّر الذي شهده النظام الاقتصادي الدولي، وظهور الاتّجاه المتسارع لغالبية دول العالم المتقدمة منها والنامية، نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية كسبُلٍ إستراتيجية اختلفت الأهداف والدوافع منها من دولة إلى أخرى، بين أهدافٍ ديناميكية وأخرى هيكلية، واجتمع فيها تبادل المزايا والمصالح المشتركة، حيث يصبو مُجمعها إلى مواجهة مختلف التحديات ودفع عجلة التنمية.

من هذا المنطلق، كان لزاماً على دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، عمان، البحرين)، كغيرها من الدول التعايش مع الاقتصاد العالمي المعاصر، حيث سعت بتكتّلها إلى مواكبة ركب القوى الاقتصادية، ومسايرة المستجدات الإقليمية، نحو تحسين البيئة الإقتصادية المحلية والدولية، وتعزيز الترابط بين الدول الأعضاء، حيث قام قادة الدول الست بجملة من الخطوات الهادفة إلى دعم مسيرة التكامل في شتى جوانبه.

وانطلاقاً من كون التجارة أحد أهمّ المتطلبات في الترتيبات التكاملية، واستناداً إلى الإشادة من قبل مجمع الإقتصاديين بدورها الفعال، شهدت التجارة بشكل عام والتجارة البينية على وجه خاص، إهتماماً بالغاً من قبل دول المجلس التي عملت جاهدةً على تنسيق الروابط التجارية فيما بينها، ومحاولة إزالة كافة العقبات التي قد تعيق الرفع من حجم ونوع المبادلات التجارية، عبر تحقيق جملة من الإنجازات التي كان من أهمّها الإعلان عن السوق الخليجية المشتركة، تعزيز الصفقات التجارية بتعدّد أشكالها، هذا وقد عمدت إلى افتتاح المكاتب التجارية في مختلف دول المجلس بغية إرساء قواعد العلاقات التجارية، أملاً في تعميق روابط التكامل الاقتصادي فيما بينها.

إشكالية الدراسة: مما سبق، نسعى من خلال هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية القائمة على التساؤل التالي:

ما دور التجارة البينية في إرساء معالم التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضية الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية، نقترح الفرضية الأساسية التالية:

تلعب التجارة البينية دورا فعالا في إرساء معالم التكامل الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

هدف الدراسة: سعى هذا البحث إلى بلوغ جملة من الأهداف، أهمّها:

- معرفة واقع التجارة البينية بين دول المجلس.
- الوقوف على ما حققته مساعي التكامل التجارية في دول المجلس، في وسط تسوده تحديات سياسية واقتصادية.

منهجية الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة، واختبار مدى صحة الفرضية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، استنادا إلى البيانات السنوية للصادرات و الواردات خلال فترة الدراسة.

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة يتبعها ثلاثة محاور أساسية، ليُجمع في ختامها ما توصلنا إليه من نتائج البحث مع جملة من التوصيات، حيث تم تخصيص المحور الأول للجانب النظري للتكامل الاقتصادي والتجارة، إضافة إلى نوع العلاقة بينهما، وأمّا الثاني فحول نشأة المجلس ومراحل تأسيسه، بينما تضمن المحور الثالث دراسة تحليلية تقييمية لواقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000-2018).

- **الدراسات السابقة:** قامت العديد من الدراسات بتحليل وقياس العلاقة بين التجارة البينية والتكامل الاقتصادي، في تكتلات عدة وفق مناهج مختلفة وخلال أزمنة امتدت من تاريخ نشأة وبداية ظهور التجمعات والكتل الاقتصادية في العالم إلى غاية تاريخ اليوم، حيث اجتمعت أغلب الدراسات حول أهمية التجارة البينة وكونها أداة فاعلة في تقوية وتعزيز روابط أي كتلة اقتصادية، واختلفت في النتائج المتوصل إليها حول مدى مساهمة التجارة البينية من كتلة لأخرى، أين تم إرجاع ذلك لأسباب مختلفة، نذكر من أبرزها السياسات التجارية المنتهجة في مواقع، والخلافات السياسية في مواقع أخرى، نذكر بعضا من هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

- **دراسة (Iohani, 2021)**، التي سعى فيها الباحث إلى تحليل آثار التجارة على تكوين الكتلة الاقتصادية لدول البريكس BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا)، وكذا مراقبة معدلات التقارب ودخل الفرد في فترة ما بعد تحرير التجارة، حيث كشفت الدراسة أن المجموعة الاقتصادية شهدت تقاربا خلال فترة ما بعد تحرير التجارة، مع اختلاف هذا التقارب بين مطلقٍ ومشروط، كما أثبتت نتائج الدراسة الدّور الفعال للمبادلات التجارية في زيادة فعالية الكتلة الاقتصادي إضافة إلى انخفاض فجوة الدخل.

- **دراسة (بن عيشي و عمار، 2020)**، التي هدف الباحثان من خلالها إلى إظهار دور التجارة البينية في تحقيق التكامل بين دول المجلس خلال الفترة (2000-2012)، واستنادًا إلى ما حصدته فترة الدراسة من بيانات حول التجارة البينية للمنتجات الوطنية ولإجمالي المنتجات، توصل الباحثان إلى كون التجارة البينية لا تزال متواضعة رغم ما ساهمت به في تعزيز التكامل، مرجعاً ذلك لغياب سياسة تجارية موحدة.

- **دراسة (شليحي و زورداني، 2020)**، التي هدفت إلى تبيان الدور الذي تؤديه العلاقات التجارية بين الدول المغاربية في تعزيز تكاملها الاقتصادي، حيث توصلت النتائج إلى ضعف حجم المبادلات التجارية، والتي لا تزال في حدود 3% من حجم التجارة الخارجية المغاربية، وهذا ما يعكس الفشل في تحقيق التكامل الاقتصادي.

- **دراسة (Inançli & Mahamat Addi, 2019)**، التي سعى الباحثان فيها إلى التعرف على أثر التجارة بنوعيه: الإنشاء والتحويل بين أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCAS (أنغولا، بوروندي، الكاميرون، إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، الكونغو الديمقراطية، غينيا الإستوائية، الغابون، ساو تومي وبرينسيب الديمقراطية، رواندا)، خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2007 و2016، باستخدام نموذج الجاذبية بناءاً على المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات الثنائية، السكان، المسافة الثنائية، اللغة، الإستقرار السياسي والفساد)، حيث أظهرت النتائج عدم وجود كلا أثري التجارة بين الدول الأعضاء وبالتالي ضعف التجارة البينية، وعدم نجاح اتفاقية التجارة الحرة في الجماعة الاقتصادية.

- **دراسة (Ahmed saddam & kari, 2012)**، التي اهتم الباحثان فيها بدراسة واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1998-2008)، عن طريق تحليل البيانات والرسومات البيانية لاستقراء واقع اقتصادياتها، وكذا قياس وتقييم كثافة تجارتها البينية، وقد أوضحت نتائج الدراسة سلبية الإشارات في مؤشر كثافة التجارة لدى دول المجلس باستثناء السعودية التي بلغت قيمة كثافة تجارتها الإقليمية 0.0742، و أمّا الإمارات فقد بلغت 0.0129، وخلُص الباحثان إلى ضعف السياسة الإقتصادية وفشلها في الرفع من مستوى التجارة البينية، إذا ما قورنت بالمعاملات الخارجية والمستوى المرتفع لحصة النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

- **دراسة (أحمد حسن، 2011)**، التي عمد الباحث من خلالها إلى دراسة فعالية التجارة العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي خلال الفترة (2004-2008)، معتمدًا على أسلوب التحليل القائم على الدمج بين المنهج الإستدلالي والمنهج الإستقرائي لمسار البيانات، وقياس مؤشر التكامل الإقليمي ل (16) دولة عربية، معتمداً على المتغيرات (الإنفتاح التجاري، الإستثمار البيني، السياحة البينية، تحويلات العاملين البينية)، حيث بينت النتائج بعض التطور في التجارة البينية خلال فترة الدراسة، لكنه لا يرقى إلى المستويات التي تدعم عملية الإدماج في الدول العربية، وقد أرجع الباحث هذا الفشل لأسباب عدة منها ارتباط العلاقات الإقتصادية بالخلافات السياسية، إضافة إلى المشاكل البنيوية في قطاعات الإنتاج.

- **دراسة (عبد مولاه، 2010)**، والتي هدفت إلى تقييم تطور التجارة البينية بين دول الخليج العربي، وما إن كانت هذه الأخيرة قد استفادت من الميزات التنظيمية للسوق المشتركة خلال الفترة (2000-2007)، حيث اعتمد الباحث على البيانات التفصيلية لقيم صادرات وواردات هذه الدول، وكذا اتجاهات التجارة معتمداً في دراسته على نموذج الجاذبية، وقد أظهرت النتائج الأثر الإيجابي للتاريخ الإستعماري واللغة المشتركة على الصادرات، بعكس عامل المسافة والحدود، كما انتهت الدراسة إلى ضعف التجارة البينية والتي لا تزيد عن 05% للصادرات و07,1% بالنسبة للواردات، إضافةً إلى ضعف التوافق التجاري نظرًا للتركيز المشترك على منتجات النفط.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2مفاهيم حول التكامل الإقتصادي:

يعتبر موضوع التكامل الاقتصادي أحد المواضيع التي شهدت جانباً بالغاً من الأهمية والإثراء في الدراسات القديمة والمعاصرة، والتي تعدّدت بتعدد الإقتصاديين أمثال: viner, Mead, Myrdal, Balassa Lipsey, Timbergen, Scitovskey (بن خالدي، عوار، و بن يوب، 2020، صفحة 168).

على حسب (Bella Ballassa)، والذي يعتبر أول من أعطى لنظرية التكامل الاقتصادي صيغتها الكاملة، فقد عرّفه على أنّه عملية وحالة:كعملية تتمثل في مجموعة التدابير الهادفة إلى إلغاء أشكال التمييز بين الوحدات الإقتصادية التابعة لدول العضوية، وأما كحالة فهو عدم وجود أشكال التمييز داخل هذه الوحدات الاقتصادية (Bonilla Bolaños, 2016, p. 12)، كما أشار (Ballassa) إلى أن مفهوم التكامل الاقتصادي لا يقتصر على إجراءات إزالة الحواجز، بل لابد أن تُرفق هذه الإجراءات بالزيادة في معدلات التبادل التجاري (Balassa, 1961) .

أما (Machlup Fritz)، فإنه يرى أن التكامل عبارة عن جملة من الترتيبات الساعية إلى تجميع الإقتصاديات داخل المنطقة التكاملية، وقد أولى الأهمية إلى إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية(Machlup, 1977, p. 190) .

وقد كانت بداية نظرية التكامل مع الإقتصادي (Viner) عام 1950، تحت إسم نظرية الإتحاد الجمركي (Baldwin & Venable, 1995, p. 1603)، حيث أرجع فوائد الإتحاد الجمركي إلى شروط هي:

- إرتفاع مستوى التعريفات الأولية على التجارة بين الدول المشاركة .
- إنخفاض مستوى تعريفة الإتحاد مقابل العالم الخارجي .
- إنخفاض مستوى التعريفة الجمركية في أسواق التصدير خارج الإتحاد (Kondonassis & Malliaris, 1996, p. 35).

كما تطرّق (Viner) لمفهوم خلق وتحويل التجارة، والذي يعتبر الحجر الأساس في التحليل الساكن للنظرية الكلاسيكية للتكامل الاقتصادي (Dalimov, 2009, p. 01)، حيث يشير إنشاء التجارة إلى اانتقال التبادل من مورد عالي التكلفة إلى أحد الأعضاء المنخفض التكلفة، ولهذا الإنتقال انعكاسات إيجابية، كالإستغلال الأمثل للموارد، أما تحويل التجارة فيعني التبادل مع دولة عضو عالية التكلفة بدل الدولة غير العضو والمنخفضة التكلفة، وفي هذا سوء إستغلال الموارد حسب viner (Hosny, 2013, p. 135)، مضيفاً بعد ما ميّز بين المفاهيم النظرية الأساسية لإنشاء وتحويل التجارة، أنّ الرفاهية الإقتصادية تعتمد على توازن هاتين القوتين المتعارضتين (Abdelkader, 1992, p. 68)

في حين كان لكل من (Hay) و(Johson) نظرة أخرى تجاه انعكاسات تحويل التجارة، حيث رأى فيها الأول توسيعاً للتجارة، ورأى فيها الثاني زيادة في الرفاهية (هزلة، محيريق، و حيمر، 2019، صفحة 205).

2.2مفاهيم حول التجارة:

تحت حتمية العلاقات الإقتصادية الخارجية نتيجة التوزيع غير المتكافئ لعناصر الإنتاج، والإختلاف في الظروف المناخية والمستوى التكنولوجي والكفاءات الإدارية، يعتبر التبادل التجاري مطلبا لا يمكن تجاوزه، فالتجارة بمثابة همزة الوصل بين الدول باختلاف سياساتها وإيديولوجياتها.

تعرف التجارة البينية على أنها كل ما يجري من مبادلات للسلع والمنتجات بين دول تقوم تحت ظل مجموعة من الإتفاقيات والإجراءات المجسّدة على أرض الواقع، أو هي حاصل الصادرات والواردات بين دولتين أو أكثر (بن عيشي و عمار، 2020، صفحة 136).

3.2العلاقة بين التجارة والتكامل الإقتصادي:

يؤكد رواد الفكر الإقتصادي الليبرالي أن التكتلات الإقتصادية ترفع من أداء الأسواق في إطار المنطقة التجارية، نتيجة لإجراءات إزالة القيود الجمركية والإدارية بين الدول، مؤكدين على دور التجارة البينية في إنجاح التكامل الإقتصادي، وفي قوة و ترابط العلاقات الإقتصادية (بوقاعة، 2017، صفحة 309).

تحدث (David Hume) في نظرية التجارة الكلاسيكية عن علاقة التجارة وتكامل البلدان، حيث رأى انعكاس درجات الرفاهية المتزايدة على البلدان المتكاملة (رائد فاضل جويد، 2013، صفحة 127)، حيث تساهم التجارة في توسيع الأسواق الداخلية والخارجية للمنتجين، كما أنها دافع قوي للتنافس والتماشي مع حداثة التكنولوجيا (رائد فاضل جويد، 2013، صفحة 123)، ويقوم التكامل بخدمة التجارة من خلال التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج، ما يؤدي إلى امتصاص الفائض والتقليل من درجة الندرة (عوار و بن يوب، 2017، صفحة 62).

كما يجتمع كل من التجارة والتكامل الإقتصادي في تأثيرهما في معدلات النمو الإقتصادي، حيث ومن بين ما تجلى من أثر من خلال معظم الدراسات السالفة، الرفع من المكاسب الإنتاجية الناتجة عن التغيّر في حجم الأسواق الداخلية ودمجها في الأسواق العالمية (Berthaud, 2006, p. 24)، وفي ذكر العلاقة السببية أو التكميلية بين كل من التجارة والنمو الاقتصادي، يمكن الإستدلال بدراسة (Walde and Wood,2004)، حيث كان من بين الإستنتاجات المتوصل إليها أن الأدبيات قد أهملت الترابط الموجود بين النمو الاقتصادي وأدوات السياسة التجارية المنتهجة، أي أن العلاقة السببية يمكن لها أن تسير في كلا الإتجاهين (حواس، الشوربجي، و يوسفي، 2014، صفحة 36).

3.مجلس التعاون الخليجي:

تأسس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، بهدف تعزيز التنسيق بين الأمة وخلق الترابط بين الدول الأعضاء: (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، البحرين وعمان)، حيث قامت هذه الدول بإزالة القيود الجمركية بينها لتقوية التبادلات البينية، وخلق الميزة التنافسية، حيث تم خلق منطقة تجارة حرة عام 1983، كما تم إلغاء كافة الرسوم والضرائب على السلع الخليجية، ليتم بعدها وفي عام 1991، الإعلان عن قرار السماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية بين دول المجلس، دون الحاجة إلى وكيل محلي، واعتبار التنسيق والترابط والتكامل أهدافاً أساسية لدول المجلس، كما جاء في الإتفاقية الإقتصادية لعام 2001 (المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT، 2021، صفحة 52).

وفي يناير 2003 أسِّس الإتحاد الجمركي بهدف زيادة التجارة بين الدول الأعضاء، وتثبيط التجارة مع الدول غير الأعضاء(Kaitibie & Rakotoarisoa, 2017, p. 272) ..

وفي مقابل إزالة التقييد الداخلي والسعي وراء تحقيق الإنفتاح على العالم الخارجي، كخطوة دافعة لمسيرة الكتلة، تم الإتفاق على لوائح تجارية وجمركية موحدة تجاه البلدان الخارجية، كما تم الإعلان عن سوق خليجية موحدة عام 2007 (عبد مولاه، 2010، صفحة 07) ، هذه السوق التي دخلت حيز التنفيذ عام 2008، أين تم وفقها تحرير حركة رؤوس الأموال وكذا حركة الأشخاص (بن يوب، 2014، صفحة 291).

كما قررت دول المجلس إنشاء إتحاد نقدي، تسود فيه عملة خليجية موحدة مثبتة بالدولار الأمريكي، بهدف استكمال معايير الأداء الإقتصادي المرتبط بالإستقرار المالي والنقدي (زروق و التجاني، 2007، صفحة 18)، وهذا ما نصت عليه المادة 22 من الإتفاقية الإقتصادية الموحدة الأولى عام 1981، حيث تم خلال القمة المنعقدة عام 2000، الإتفاق على تثبيت أسعار العملات بالدولار، وخرجت القمة بقرار إنشاء اتحاد نقدي، وإصدار العملة الخليجية الموحّدة، حيث وافق قادة المجلس على هذه الخطوة بعد الإتفاق على المعايير اللازمة لنجاح التقارب النقدي (موزاوي، 2018، صفحة 53).

كانت هذه الإنجازات كأبرز الخطوات الساعية إلى خدمة أهداف التكامل في دول الخليج، إضافة إلى مشاريع أخرى اتخذت من تعزيز التجارة أحد أهم هذه الأهداف نظراً لبروز دورها و أهميتها خاصة بعد الحرب الباردة، حيث اعتُبرت كوسيلة مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي(Baldwin R. , 1977) .

4. واقع التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي:

في هذا المحور يتم تحليلنا لواقع التجارة في دول المجلس ككتلة واحدة، ثم يتم التطرق إلى تحليل واقع التجارة في كل دولة عضو على حدى، لتحديد نسب المساهمة والفعالية وحالة الميزان التجاري.

1.4التجارة البينية في مجلس التعاون الخليجي:

اعتمدنا في تحليلنا لتطور التجارة البينية في مجلس التعاون الخليجي على الشكل البياني التالي:

الشكل01: صادرات وواردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(2000-2018).

المصدر: (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2018)، (الإدارة المركزية للإحصاء)، (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات)، (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2021).

اتخذت تطورات الصادرات والواردات في دول المجلس نوعاً ما شكل الموازاة ، حيث عرفت السنوات الثلاثة الأولى من فترة الدراسة، الإنخفاض في حجم المبادلات التجارية البينية رغم حدوث التزايد الضئيل، بعكس ما حدث من ارتفاعٍ قوي ومستمر انطلاقاً من بداية المرحلة الإنتقالية سنة 2003، والتي شهدت تأسيس الإتحاد الجمركي، هذا الأخير الذي لعب دوراً إيجابياً في حركة الصادرات والواردات لما له من أهميةٍ بالغة، حيث يمكّن من توسيع حجم الأسواق، وكذا منح الميزة التفضيلية للدول الأعضاء وفق آلية تقسيم العمل، وقد أعتُبر الدرجة الثالثة تصاعدياً في سلّم التكامل الاقتصادي (Lemmouchia & Naili, 2020).

عرف الإنتعاش التجاري الذي استمرّ إلى غاية سنة 2018 ذروته في الصادرات عام 2018، حيث عادت المساهمة الأكبر فيها للإمارات بنسبة 46.14%، وذروته في الواردات عام 2015، بالصّدارة أيضاً للإمارات بنسبة 36.31%، كما ظهر التذبذب خلال سنتي 2009 تأثراً بالأزمة المالية العالمية، و2016 انعكاساً لانخفاض أسعار النفط، كما يجب التنويه إلى التغيّر في حالة الميزان التجاري، كأحد أهمّ المؤشرات الاقتصادية وأحد مُدخلات الناتج المحلي، والذي عرف عجزاً ابتداءاً من سنة 2005 إلى سنة 2013، ليرجع إلى حالة الفائض بعدها محققا أعلى قيمة له فيها عام 2018، في حين حقّقت دول المجلس أعلى قيمة في حجم المبادلات التجارية عام 2015، كانت الإمارات العربية المتحدة العضو الرائد فيها بنسبة 41.55%، تليها السعودية بنسبة 23.75% .

2.4التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي:

لعبت المملكة العربية السعودية دوراً فعالا في رفع الحجم الإجمالي للتجارة البينية، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل 02: تطور التجارة البينية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2018).

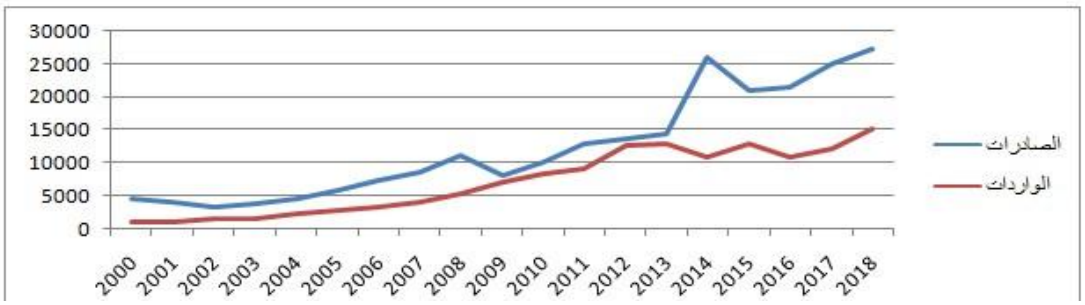

المصدر: صندوق النقد العربي، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، (الهيئة العامة للإحصاء)

عرفت التجارة البينية ضعفاً في بداية الألفينيات، رغم إرتفاع نسبة مساهمتها في إجمالي التجارة البينية بنسبة بلغت 41.78%، لتشهد إنطلاقا من عام 2003 تنامياً مستمراً حققت خلاله مستويات عالية، خصوصاً في صادراتها التي بلغت أوجّها خلال عام 2018، في حين كانت قمّة وارداتها عام 2015 بنسبة بلغت 19.73% من الحجم الإجمالي لواردات المجلس من نفس السنة، كما إستطاعت المملكة العربية السعودية الحفاظ على الفائض في ميزانها التجاري بقيمٍ إختلفت من فترة لأخرى، حيث شهد عام 2014 أعلاها بقيمة قدّرت ب 13228.7 مليون دولار، وقد بلغ حجم التجارة البينية للمملكة أكبر قيمة له خلال عام 2018، بمساهمة بلغت 29.83%، من إجمالي حجم التجارة البينية.

الشكل 03: تطور التجارة البينية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000-2018).

تعتبر الإمارات العضو الأكثر مساهمةً في حجم المبادلات التجارية البينية على حسب تحليل معطيات الشكل الأول، ويأتي الشكل الموالي تأكيداً وتفصيلاً لما سبق:

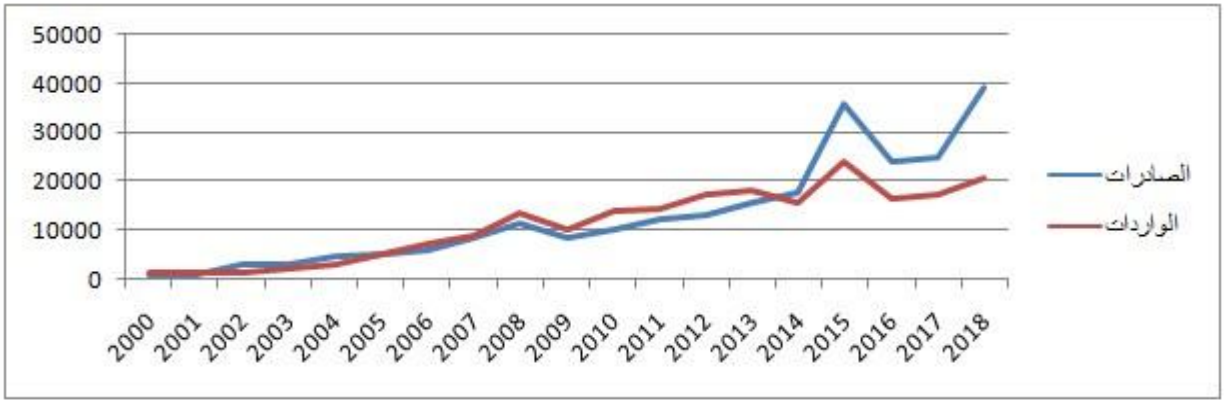

المصدر: صندوق النقد العربي ،الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، (الهيئة العامة للإحصاء).

شهدت حركة التجارة ركوداً إلى غاية تأسيس الإتحاد الجمركي عام 2003، أين بدأت الزيادة لتبلغ الصادرات عام 2018 أعلى قيمة لها بنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات البينية قدّرت ب 46.14%، بينما الواردات ففي 2015 بنسبة 36.31%، وقد حققت الإمارات أكبر قيمة في تجارتها البينية عام 2018، بنسبة مساهمة بلغت 41.88% من إجمالي التجارة البينية، كما تجدر الإشارة إلى الأثر السلبي لأزمة أسعار النفط سنة 2015، أما الميزان التجاري فقد عرف عجزا خلال فترة مابين 2005 و2013 ب - 518.8 مليون دولار و- 2428.3 مليون دولار على التوالي، وفائضٍ بعدها كانت أعلى قيمة له 18450.5 مليون دولار عام 2018.

الشكل 04: تطور التجارة البينية في الكويت خلال الفترة (2000-2018).

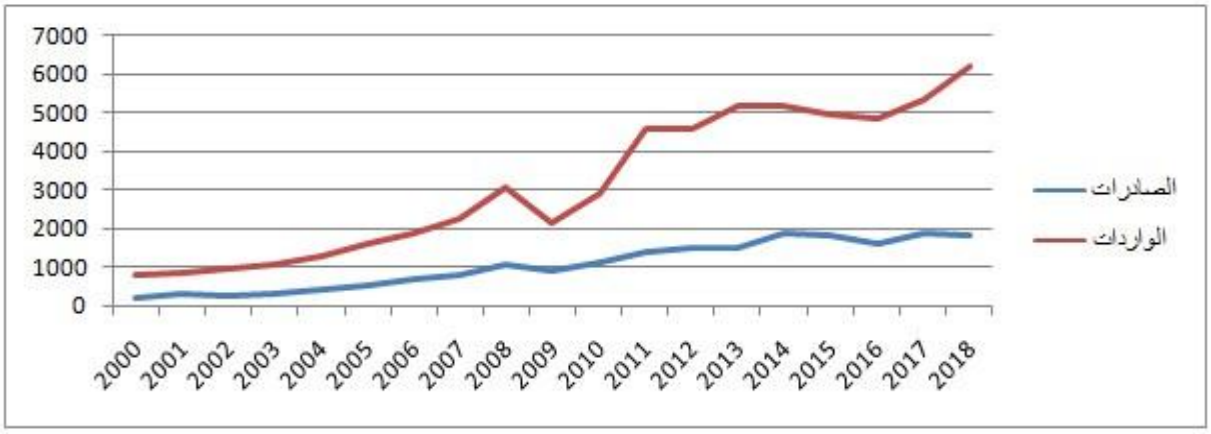

المصدر: صندوق النقد العربي، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، (الإدارة المركزية للإحصاء).

نلاحظ العجز في الميزان التجاري على طول فترة الدراسة، إضافة لضعف الصادرات رغم التزايد الضئيل بأعلى قيمة لها عام 2017، بنسبة 02.54% كمساهمة في إجمالي الصادرات لهذه السنة، أما الواردات فقد عرفت إرتفاعا مستمرا في معدل الزيادة مقارنة بالصادرات، حيث ساهمت بنسبة 10.77% من إجمالي الواردات عام 2018، وفيه حققت الكويت القيمة الأكبر في تجارتها البينية، والتي بلغت 05.64% من إجمالي التجارة البينية، ويفسّر هذا بهيكل صادراتٍ يغلب عليه النفط بنسبة 93.30%، كمتوسط للفترة (2001-2018). (El Desouki, Ismail, & Al-Masoud, 2020, p. 409)

الشكل 05 : تطور التجارة البينية في قطر خلال الفترة (2000-2018).

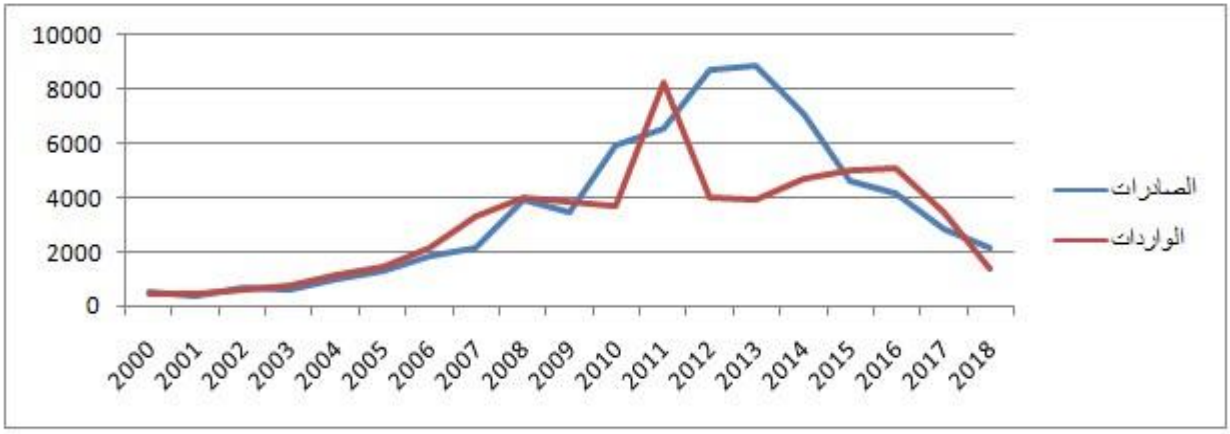

المصدر:صندوق النقد العربي ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، (جهاز التخطيط والإحصاء).

عرفت تغيرات التجارة ثلاثة مراحل، تميز أولها بالضعف المستقر إلى غاية سنة 2003، لتبدأ بعدها وإلى غاية عام 2011، الزيادة المتناوبة التفاوت بين الصادرات والواردات، ما يجعل الميزان التجاري بين عجز وفائض، أما المرحلة الثالثة فقد كانت نقطة التغير خلال سنة 2011، أين بلغت التجارة ذروتها بنسبة مساهمة في التجارة الإجمالة بلغت 17.04%، وبلغت خلالها الواردات أوجّها بنسبة 17.70% من حجم الواردات الإجمالية، أما الصادرات ففي عام 2013 بأعلى نسبة مساهمة بلغت 17.29%، ليتم بعدها الإنخفاض إلى نسبة 02.45% من حجم التجارة الإجمالي، حيث يرجع هذا التدهور إلى إنعكاسات التّصدع في علاقات الكتلة والذي ظهرت بوادره إبّان ظهور الربيع العربي وإنقسام الأعضاء إلى مؤيد ومعارض (كامل و النجم، 2020، صفحة 213).

الشكل 06: تطور التجارة البينية في سلطنة عمان خلال الفترة (2000-2018).

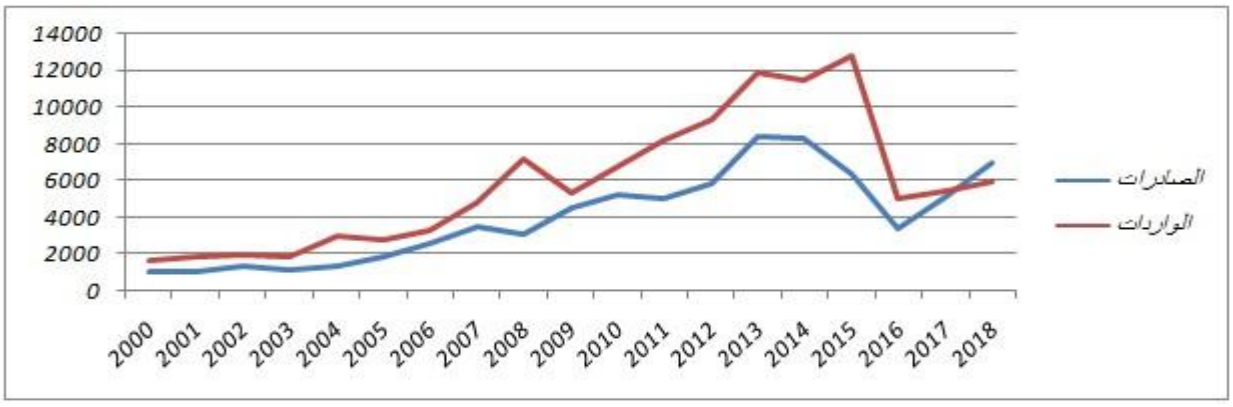

المصدر: صندوق النقد العربي، (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات سلطنة عمان، 2012).

عرف الميزان التجاري عجزا من سنة 2000 إلى غاية2017، لينتقل إلى حالة الفائض بعدها بقيمة ضئيلة لا تقارن بقيم العجز، أما حركة الصادرات والواردات فكانت في نفس الإتجاه بإستثناء بعض التذبذبات، حيث وبمعدل زيادة ضعيف بلغت الصادرات أكبر قيمة عام 2013، مايعادل نسبة 16.31% من إجمالي الصادرات، وأما الواردات ففي عام 2015 بنسبة

مساهمة في إجمالي الواردات قدرت ب 19.44%، بينما شهد عام 2013 ذروة التجارة البينية بنسبة 19.49% من حجم التجارة الإجمالية لنفس السنة.

الشكل07: تطور التجارة البينة في البحرين خلال الفترة (2000-2018).

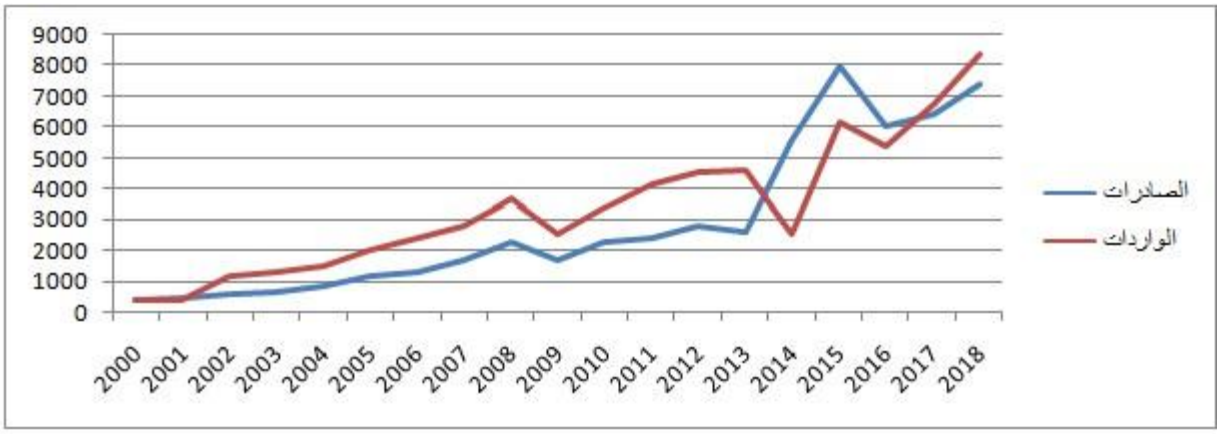

المصدر: صندوق النقد العربي ، (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2018).

ظهر التطور في التجارة بمعدل زيادة للواردات أكثر من الصادرات، حيث إرتفعت نسبة المساهمة في الواردات الإجمالية من 06.43% عام 2001، إلى 08.71% سنة 2013، في حين أن تغيّر المساهمة في الصادرات الإجمالية قد عرف تراجعاً ممّا قيمته 07.09% عام 2001، إلى 05.04% سنة 2013، ما خلّف العجز في الميزان التجاري طيلة هذه الفترة ، لتعرف الصادرات بعدها تزايداً تزامن معه التراجع في معدل الزيادة في الواردات، ما حوّل العجز في الميزان التجاري إلى فائض إستمر إلى غاية 2017، والذي بلغ ذروته عام 2014 بما قيمته 3054.3 مليون دولار، وتحققت ذروة الصادرات عام 2015 بنسبة قدّرت ب 10.27% كمساهمة في الصادرات الإجمالية، وسجلت سنة2017 بداية الصّدارة مجدّداً للواردات والتي سجلت أعلى قيمة عام 2018، مايعادل نسبة 14.53%، وقد حققت البحرين عام 2018 أكبر قيمة في تجارتها البينية، والتي قدّرت مساهمتها في حجم التجارة البينية لدول المجلس بنسبة 11.07%.

5. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتقييم فاعليتها على التكامل الإقتصادي، وقد حدّدت فترة الدراسة بدايةً من سنة 2000 إلى غاية سنة 2018، كما حاولنا التطرق إلى نسب المساهمة العضوية في التجارة البينية، حيث إعتمدنا في دراستنا على ما تم جمعه من بيانات شملت مصادرها النشرات الإحصاية، التقارير الإقتصادية وإصدارات لمراكز الإحصاء لدول المجلس، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- أظهرت النتائج الضعف المستمر للتجارة البينية إلى غاية بداية ظهور التزايد إنطلاقاً من تاريخ تأسيس الإتحاد الجمركي عام 2003، كما ظهر التباين في معدل التزايد من دولة لأخرى، حيث ظهرت الإمارات العربية المتحدة والسعودية كأكثر الأعضاء مساهمةً في التجارة البينية على التوالي.

- الإختلالات الهيكلية في إقتصاديات دول المجلس كالإرتباط المطلق بالنفط وإنعدام التشابك الإقتصادي، حيث ظهر هذا في تأثر التبادل التجاري البيني بتقلبات أسعار النفط.

- الإختلاف والتضارب في البيانات الإحصائية بين دول المجلس، نتيجة إنعدام هيئة إحصائية موحدّة مهمّتها ضبط البيانات، يعكس نوعاً من التخاذل في السعي وراء المصلحة المشتركة، حيث أنّ إختلاف البيانات يُصعّب من عملية التقييم والدراسة، وهذا ما يُصعّب بدوره رسم السياسات وتتبُّع الخلل.

- كان التغير في التجارة البينية وظهور الفوارق الكبيرة في أحجامها بين دول مجلس التعاون الخليجي، كاشفاً لفشل نموذج التكامل الإقتصادي بين دوله، حيث عبّرت التبادلات التجارية خصوصاً مع قطر عن توتر العلاقات البينية وتفكّك الروابط

الإقتصادية، والتي ظهرت بوادرها بظهور ثورات الربيع العربي سنة 2010، وإنقسام دول المجلس بين مؤيد ومعارض، ليتطور الإختلاف إلى أزمات داخلية، أهمّها الصراع بين السعودية وقطر وإمتداداتها مع البحرين والإمارات، ما أسفر العجز عن بلورة الهدف من إنشاء المجلس.

على ضوء ما توصلنا إليه من نتائج يمكننا الخروج بالتوصيات التالية:

- العمل على إنشاء مؤسسات إحصائية مشتركة ذات سلطة مستقلة، مهمتها جمع البيانات وتوحيدها لتسهيل عملية الدراسة والتقييم، بغية رسم سياسات مشتركة وإتخاذ قرارات ناجعة، تنطلق من مراحل إصلاح الخلل وصولاً إلى المراحل الإنمائية.

-الإهتمام بالتصحيحات الهيكلية الإقتصادية في مختلف دول المجلس، بغية خلق التنويع والتشابك في المبادلات البينية، وتعزيز مقومات التكامل.

- الإهتمام بمبدأ المصلحة الجماعية المشتركة والمصير الواحد، والحرص على مراعاته وتقديمه أثناء سعي كل عضوٍ نحو أهدافه، خصوصاً منها القضايا الجيوسياسية المتعلقة بالجوار.

6. قائمة المراجع:

- Abdelkader, S. A. (1992). MAGHREB, QUELLE INTÉGRATION' A LA LUMIÈRE DES EXPÉRIENCES DANS LE TIERS MONDE. *Revue Tiers Monde, t. XXXIII, no 129* , pp. 67-97.
- Ahmed saddam, A. S., & kari, f. (2012). Analysis of Intensity of Intra-Regional Trade in GCC countries,1998-2008. *International Journal of Trade, Economics and Finance* , pp. 223-226.
- Balassa, B. (1961). The theory of economic integration. Dans D. Richard, & I. Irwin. Howmewood, Illinois.
- Baldwin, R. E., & Venable, A. J. (1995). Regional economic integration. Dans G. Grossman, & k. Regoff, *Handbook of International Economic* (éd. 01, Vol. 03, pp. 1597-1644). Elsevier.
- Baldwin, R. (1977). Review of theoretical developements on regional integration. *Regional integration and trade liberalization in Sub-Saharan Africa 1* , pp. 24-88.
- Berthaud, P. (2006). *Intégration économique et gouvernance internationales: un programme de recherche en économie politique internationale (EPI).* France: Economies et finances. Université Pierre Mendès.
- Bonilla Bolaños, A. (2016). *A step further in the theory of regional integration: A look at the Unasur's integration strategy.* HAL Id: halshs-01315692, france.
- Dalimov, R. (2009). The Dynamics of trade creation and trade divertion effects under international economic integration. *Current Research Journal of Economic Theory 1(1)* , pp. 1-4.
- El Desouki, F. S., Ismail, I. Y., & Al-Masoud, W. S. (2020). THE EVOLUTION OF THE KUWAITI FOREIGN TRADE STRUCTURE. *J. Product. & Dev , 25* (04), pp. 407-424.
- Hosny, A. S. (2013). Theories of economic integration: A servey of the economic and political literature. *International journal of economy , Management and social sciences , 02* (05), pp. 133-135.
- Inançli, S., & Mahamat Addi, H. (2019). Trade creation and Trade divertion effects in the economic community of central african states. *Journal of African Developement Review* .
- Kaitibie, S., & Rakotoarisoa, M. A. (2017). Determinants of Intra-GCC Food trade. *The international Trade Journal , 31* (03), pp. 272-293.

- Kondonassis, A. J., & Malliaris, A. (1996). NAFTA :Old and new lessons from theory and practice with economic integration. *North American Journal of Economics & Finance 7(l).* , pp. 31-41.
- Lemmouchia, Z., & Naili, I. (2020). Analysis of the economic effects of the customs union in light of activating the process of economic integration. *Revue d economie et de management* , pp. 116-137.
- lohani, k. k. (2021). Trade and convergence: Empirical Evidence from BRIC countries. *Global Business Review* , pp. 01-21.
- Machlup, F. (1977). *A History of thougth on economic integration.* (éd. illustree). (P. Macmillan, Éd.) UK: International journal of economy , Management and social sciences.
- الإدارة المركزية للإحصاء. (بلا تاريخ). *إحصائيات التجارة الخارية*. تاريخ الاسترداد 23 01, 2022، من http//:www.csb.gov.kw, GSB.gov.kw.
- الإدارة المركزية للإحصاء. (بلا تاريخ). *إحصائيات التجارة الخارية*. تم الاسترداد من http//:www.csb.gov.kw, GSB.gov.kw.
- الطاهر شليحي، و صافية زورداني. (2020). دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي* ، الصفحات 01-16.
- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT. (2021). *مؤشرات التنمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيون المجتمع الاقليمي و الدولي*. سلطنة عمان.
- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2018). *التقرير السنوي*، 01. تاريخ الاسترداد 13 02, 2022، من http://www.gccstat.org/ar/statistic/publication/foreign-trade-statisticsin-gcc-states.
- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2018). *التقرير السنوي*، 01. تم الاسترداد من http://www.gccstat.org/ar/statistic/publication/foreign-trade-statisticsin-gcc-states.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (2021). *الكتاب الإحصائي السنوي*. تاريخ الاسترداد 12 01, 2022، من https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/Pages/LibraryContentDetails.aspx?ItemID=4ipA%2fO1U38uRGGffeRD5ng%3d%3d.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (بلا تاريخ). *بوابة منافذ*. تاريخ الاسترداد 03 02, 2022، من https://manafeth.ncsi.gov.om/, https://manafeth.ncsi.gov.om/foreign-trade.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات سلطنة عمان. (2012). تاريخ الاسترداد 19 01, 2022، من info@ncsi.gov.om.
- الهيئة العامة للإحصاء. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 07 02, 2022، من https://www.stats.gov.sa/ar/requests/inquery. www.stats.gov.sa.
- الهيئة العامة للإحصاء. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://www.stats.gov.sa/ar/requests/inquery. www.stats.gov.sa.
- أمين حواس، مجدي الشوربجي، و رشيد يوسفي. (2014). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ، أدلة تجريبية من بلدان الشرق الاوسط و شمال افريقيا. *مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، 16* (02)، الصفحات 07-36.
- بشير بن عيشي، و بن عيشي عمار. (2020). تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي. *مجلة التكامل الاقتصادي* ، الصفحات 121-154.
- جمال الدين زروق، و عادل عبد الله التجاني. (2007). *التنسيق الضريبي في اطار التجمعات الاقليمية :تجربة الدول العربية*. دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة.

- جهاز التخطيط والإحصاء. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 05 02, 2022، من child=ForeignTrade. &https://www.psa.gov.qa/ar/statistics1/pages/topicslisting.aspx?parent=Economic .https://www.psa.gov.qa/ar/Pages/default.aspx
- جهاز التخطيط والإحصاء. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من child=ForeignTrade. &https://www.psa.gov.qa/ar/statistics1/pages/topicslisting.aspx?parent=Economic .https://www.psa.gov.qa/ar/Pages/default.aspx
- زينب بوقاعة. (ديسمبر, 2017). دور التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي في تعزيز تكاملها الإقتصادي. *معارف* ، الصفحات 307-316.
- عائشة عوار، و لطيفة بن يوب. (2017). أثر التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي على النمو الاقتصادي. *المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية* (03)، الصفحات 59-76.
- عبد الرزاق أحمد حسن. (2011). التجارة العربية البينية و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية و الاقتصادية* ، الصفحات 89-108.
- عبد القادر موزاوي. (2018). الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي و تاثيره على السياسات المالية و النقدية. *مجلة مينا للدراسات الاقتصادية ، 01* (01)، الصفحات 49-69.
- لطيفة بن يوب. (2014). أثر التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار لاجنبي المباشر. *مجلة العلوم الاقتصادية ، 09* (09)، الصفحات 289-301.
- م.د رائد فاضل جويد. (2013). النظرية الحديثة في التجارة الخارجية. *مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية ، 05* (17)، الصفحات 121-137.
- مروان عدني كامل، و أحمد مشعان النجم. (2020). مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل أحداث (الربيع العربي) والأزمة الخليجية دراسة مستقبلية في ظل المتغيرات المؤثرة. *مجلة قضايا سياسية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين*. (62)، الصفحات 199-240.
- نجدلاء هزلة، فوزي محيريق، و زينب حيمر. (2019). الاقليمية الجديدة بين خلق التجارة و تحويل التنمية ، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1985-2015. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* ، الصفحات 203-218.
- نوال بن خالدي، عائشة عوار، و لطيفة بن يوب. (2020). مقارنة بين التكامل الاقتصادي الاوروبي والتكامل الخليجي. *مجلة مينا للدراسات الاقتصادية ، 02* (04)، الصفحات 167-182.
- وليد عبد مولاه. (2010). *التجارة البينية الخليجية*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط , سلسلة الخبراء.